ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تفكيك الخطاب الإعلامي الإثيوبي

حول سد النهضة

www.ecsstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

د. **عبد المنعم سعيد**
المستشار الأكاديمي

تحـــرير
د. **أحمد أمل**

الخبراء المشاركون
أ. **عزت إبراهيم**
أ. **خالد البرماوي**
أ. **صلاح خليل**

إخـراج فنـي
إسلام علي

100 شارع الميرغني – مصر الجـــديـــدة – الـقـاهـــرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

تفكيك الخطاب الإعلامي الإثيوبي

حول سد النهضة

المحتويات

منصات متعددة ومضمون معيب 4

المغالطات الفنية 8

البحث عن معركة 12

وهم "المشروع القومي" 16

التاريخ وخطاب المظلومية 20

منصات متعددة ومضمون معيب

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الإفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تتعدد مظاهر ضعف الموقف الإثيوبي في قضية سد النهضة، ما بين عدم كفاية الدراسات الفنية، وغياب القدرة على الإدارة السياسية الناجحة للملف، والمخالفة الصريحة لكل مبادئ القانون الدولي بما فيها ما ألزمت به إثيوبيا نفسها في اتفاقيات دولية. ومع ذلك، نجحت إثيوبيا طوال السنوات العشر الماضية في إظهار نفسها بمظهر يفوق في قوته وثباته واقعها الحقيقي. ولم تكن إثيوبيا لتتمكن من بناء هذه الصورة وتسويقها داخليًّا وخارجيًّا من دون خطاب إعلامي داعم لتحقيق هذا الهدف الرئيسي، وهو الخطاب الذي مثل في العديد من اللحظات الحرجة مصدر الدعم الوحيد للمفاوض الإثيوبي.

على هذا النحو، تبدو الحاجة ملحة لتفكيك الخطاب الإعلامي الإثيوبي بشأن سد النهضة، سواء من حيث جوانبه الهيكلية المتعلقة بطبيعة القائمين على صناعته وإطلاقه، أو من حيث مضمونه وما يحمله من مظاهر متعددة للتناقض ومغالطة الواقع.

منصات متعددة

استخدمت إثيوبيا وسائط متعددة لنشر خطابها بشأن سد النهضة. فقد تعددت الوجوه الرسمية المشتبكة مع الملف، بداية من رئيس الوزراء «آبي أحمد» الذي كان الأكثر سعيًا لتوظيف الملف سياسيًّا مقارنة بسلفيه «هايليماريام ديسالين»، ومن قبله «ميليس زيناوي» الذي يعتبره الكثيرون «الأب الروحي» للمشروع. فقد حضرت قضية سد النهضة في خطاب تنصيبه أمام البرلمان، وفي العديد من المناسبات التالية، والتي سعى لتوظيفها في ترميم صورته كقائد وطني بعدما لحقتها العديد من الشكوك نتيجة سياساته التمييزية التي تستهدف في المقام الأول تثبيته في السلطة، ولو كان ذلك من دون الرجوع للشعب في انتخابات عامة.

وإلى جانب «آبي أحمد» يبرز وزير الخارجية «جيدو أندارجاشيو» الذي لم يسبق له أن شغل أي منصب دبلوماسي قبل توليه وزارة الخارجية في أبريل عام 2019، وهو المنصب الذي وصل إليه في إطار التوازنات الإثنية الدقيقة التي يعتمد عليها «آبي أحمد» في تثبيت ركائز حكمه، والتي مالت مؤخرًا لصالح تمكين جماعة أمهرا من العديد من المناصب السيادية كرئاسة أركان الجيش للمرة الأولى منذ عقود، ووزارة الخارجية التي تولاها «أندارجاشيو» بعد استقالته من منصبه كرئيس لإقليم أمهرا. ويشكل «أندارجاشيو» تجسيدًا مثاليًّا للتوجهات القومية الأمهرية المتطرفة، والذي لا يمكن قراءة تصريحاته المتشددة بشأن سد النهضة إلا في ضوء تحيزاته القومية الضيقة التي تتجلى تارة في الرغبة في احتكار التصرف في مياه النيل الأزرق، وتارة أخرى في التمدد داخل الأراضي السودانية، وهي الطموحات التوسعية الواضحة التي تجتمع -من وجهة نظر داعميها- لإعادة إحياء «الإمبراطورية» الأمهرية من جديد على حساب غيرها من القوميات الإثيوبية وعلى حساب دول الجوار كذلك.

ولا يمكن تجاوز تصريحات خبير هندسة الموارد المائية «سيليشي بيكيلي» الذي تولى منصب وزير المياه والري والطاقة في عام 2016 خلال حكم «ديسالين»، والذي استقر «آبي أحمد» على بقائه في السلطة على الرغم من التغييرات الوزارية المتكررة خلال فترة حكمه. وعلى الرغم من خلفيته الأكاديمية، فإن تصريحات «بيكيلي» تحمل النصيب الأكبر من المغالطات نظرًا لاتصالها بالعديد من القضايا الفنية التي تمثل نقطة الضعف الجوهرية لدى المفاوض الإثيوبي. وقد قدمت تصريحات «بيكيلي» دليلًا قاطعًا على دخول إثيوبيا المسار التفاوضي بسوء نية وبدون أي رغبة حقيقية في تسوية الخلافات مع مصر والسودان.

وبجانب التصريحات الإثيوبية الرسمية، انخرطت العديد من المنصات الصحفية الإثيوبية في شن حملة إعلامية عدائية تجاه مصر –ومن بعدها السودان- وذلك من خلال الترويج المتعمد لـ«خطاب كراهية» عنصري، جاء في الغالب في صورة معالجات افتقدت للعمق وللرصانة، وحملت الكثير من العداء غير المبرر تجاه المصريين بغرض دفع القارئ الإثيوبي والعالمي للاقتناع بالمزاعم القائلة بأن ما حققته مصر من تنمية عبر مراحل تطورها التاريخي إنما جاء على حساب تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في إثيوبيا.

ولم يقتصر خطاب الكراهية الإثيوبي على الحملات الصحفية، بعدما وظفت إثيوبيا -وداعموها الشرق أوسطيون- منصات التواصل الاجتماعي لشن هجوم منسق معد له بعناية على الموقف المصري عبر عدد من الحسابات الموجهة لقارئي العربية تستهدف توظيف قضية سد النهضة للضغط على القرار المصري في جبهات إقليمية أخرى تشهد تحولات متسارعة في السنوات الأخيرة. يأتي هذا إلى جانب الاستخدام المكثف لمنصات التواصل الاجتماعي الموجهة لقارئي الإنجليزية حول العالم والتي مارست ضغطًا كبيرًا لدعم موقف إثيوبيا من الانسحاب من مسار واشنطن التفاوضي بعد شن هجمة منسقة على الإدارة الأمريكية، وخصوصًا وزير الخزانة «ستيفن منوتشين»، فضلًا عما شنته هذه الحسابات من حملة مفتعلة لتصوير قضية سد النهضة باعتبارها قضية تحمل أهمية رمزية لمختلف القوميات الإثيوبية، التي تعلق آمالها على هذا المشروع وحده في تحقيق الرخاء الذي انتظرته لعقود.

لم يقتصر خطاب الكراهية الإثيوبي على الحملات الصحفية، بعدما وظفت إثيوبيا -وداعموها الشرق أوسطيون- منصات التواصل الاجتماعي لشن هجوم منسق معد له بعناية على الموقف المصري

مضمون معيب

سعى الخطاب الإثيوبي لبناء سردية تبسيطية اختزالية لتبرير مشروع سد النهضة والترويج له، وهي السردية التي لاقت قدرًا من الانتشار بسبب اعتمادها على مخاطبة الجوانب الشعورية لا المنطقية لدى متلقيها المتعددين، حيث تبنت منطق «المظلومية» في مخاطبتها للداخل الإثيوبي، بحيث تعفي النخب الحاكمة للقوميات الإثيوبية المتصارعة لعقود من أي مسئولية عن تعثر التنمية في البلاد ووصول عوائدها لعموم المواطنين. كما خاطبت السردية الإثيوبية «عقدة الذنب» تجاه العالم الخارجي بتحميله مسئولية الأوضاع البائسة التي يعيشها ملايين الإثيوبيين والتي يمكن أن تشهد تغيرًا نوعيًّا حال قبول المجتمع الدولي ما تقترحه الحكومة الإثيوبية من منحها السيطرة الكاملة على كافة الأنهار الدولية التي تشترك فيها إثيوبيا مع دول جوارها المباشر وغير المباشر.

ومن أجل نشر السردية الإثيوبية على أوسع نطاق تم إكسابها طابعًا شديد العدائية تجاه مصر عبر تحميلها بكم هائل من المغالطات التي تخالف الثابت من وقائع التاريخ المعاصر للتفاعلات بين مصر والسودان وإثيوبيا، سواء في المراحل الأخيرة للحقبة الاستعمارية أو في عهد الاستقلال. هذا الاعتماد المكثف على المغالطات ساهم في إكساب الخطاب الإثيوبي طابعًا واضحًا من التناقض، فما يسوقه من ذرائع لتأكيد حق إثيوبيا في احتكار السيطرة على النيل الأزرق ينسف أي محاولة للادعاء بكون مشروع السد مشروعًا تنمويًّا لن يترتب عليه أي «ضرر جسيم» لمصر أو السودان.

وعلى المستوى الإجرائي يقوم الخطاب الإثيوبي بشأن سد النهضة على الكذب الفج من دون حرج، سواء في الحديث عن حجم المشروع وعوائده وضروراته ومصادر تمويله، وصولًا إلى ما يعلنه بشأن تطور موقف إثيوبيا من المفاوضات في مساراتها المختلفة. وقد تجلى هذا المنطق في أوضح صوره في تعهد رئيس الوزراء الإثيوبي بالعربية بعدم الإضرار بمصالح مصر المائية خلال زيارته للقاهرة في يونيو 2018، والذي سرعان ما أحل نفسه من أي قيد أخلاقي يفرضه عليه هذا التعهد.

ولم يخل الخطاب الإثيوبي من محاولات دائبة لخلط الأوراق، والتشويش على مسار المفاوضات، إما لتعطيلها من أجل كسب الوقت وفرض الأمر الواقع، أو لتحقيق أغراض سياسية آنية تساعد النظام الإثيوبي على المعالجة الجزئية لما يعانيه من وضع سياسي وأمني بالغ الاضطراب. وحتى الوقت الحالي، لا يزال الخطاب الإثيوبي حريصًا على العبث بمضمون القضية عبر محاولة تحويلها لمواجهة بين مصر «العربية» ودول المنابع «الإفريقية»، وهي المحاولة التي باءت بالفشل الذريع بعد المواقف المتعقلة التي عبرت عنها العديد من دول المنابع مثل جنوب السودان وإريتريا وكينيا، والتي تربطها بمصر علاقات وثيقة شهدت طفرة في السنوات الأخيرة، استبقت المحاولات الإثيوبية المتكررة لإحداث وقيعة بين مصر ودول حوض النيل والتي كان مصيرها الفشل مرة تلو الأخرى.

محدِّدات أساسية

بغض النظر عن طبيعة المعالجات الإعلامية المصرية لذات القضية، وما حققته من فاعلية في نقل رسائلها المتعددة لجمهورها في الداخل والخارج، تفرض اللحظة الراهنة ضرورة تفكيك الخطاب الإعلامي الإثيوبي باعتباره من أكثر الأدوات استخدامًا في دعم المواقف السياسية الإثيوبية، وهي المهمة التي يتعين أن تتم وفق محددات واضحة.

ويتمثل أهم هذه المحددات في الاكتفاء بعرض الخطاب الإثيوبي نفسه، بما يبرز تناقضه وزيفه، طوال السنوات العشر الماضية بصورة عامة، وفي العامين الأخيرين بصورة خاصة، من دون تشويش المتلقي بمحاولة الرد على ما يزخر به هذا الخطاب من مغالطات ومظاهر متعددة لعدم الاتساق، خاصة مع الجهد الكبير الذي بذله العديد من المتخصصين المصريين على اختلاف تخصصاتهم في تفنيد الادعاءات الإثيوبية، وذلك إيمانًا بأن تتبع الخطاب الإثيوبي بشأن سد النهضة كفيل وحده بالكشف عن واقعه المعيب.

ومن بين المحددات المهمة -كذلك- تبني مقاربة شاملة في رصد الخطاب الإثيوبي بشأن سد النهضة، تأخذ في حسبانها ظهور نمط لتوزيع الأدوار بين المسئولين الرسميين الإثيوبيين بأن يتبنى أحدهم التشدد لمخاطبة الرأي العام الداخلي، بينما يتبنى الآخر الاعتدال لتجنب إثارة ردود أفعال مصرية حادة، وفي الحالتين لا يخلو جوهر الخطاب الرسمي الإثيوبي الحاد أو المهادن من ذات المغالطات، بما يجعل من المهم إخضاعها للرصد والتحليل. كذلك، تعد الكثير من وسائل الإعلام الإثيوبية وحسابات وسائط التواصل الاجتماعي مجرد «صدى صوت» للموقف الحكومي من قضية سد النهضة، تحمل ذات الرسائل التي يحملها الخطاب الرسمي لكن لجمهور مختلف، وهو الأمر الذي يتعين معه شمولها هي الأخرى بالاهتمام والتحليل كجزء مهم من الخطاب الإثيوبي.

أما المحدد الثالث والأخير فيتعلق بضرورة مراعاة الارتباط الكبير بين موجات التهدئة والتصعيد التي يشهدها الخطاب الإثيوبي بشأن سد النهضة وبين السياق المحيط به من تفاعلات السياسة الداخلية الإثيوبية. إذ تثبت الوقائع حقيقة أن جميع التصريحات الإثيوبية الحادة بشأن سد النهضة -بما فيها تلك التي أشارت للبدائل العسكرية- إنما جاءت على خلفية اضطرابات حادة في الأوضاع الداخلية دفعت الحكومة الإثيوبية لتبني نهج «الهروب للأمام» من أجل إلهاء الرأي العام الداخلي بقضية السد، وتوفير مبرر «وطني» لممارسة المزيد من الضغوط على الأصوات المعارضة بحجة إضعافها لموقف الحكومة في مواجهتها الخارجية «المحتدمة» مع مصر.

ترتيبًا على كل ما تقدم، أعد المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية سلسلة من الدراسات تفكك الخطاب الإعلامي الإثيوبي بشأن سد النهضة بما يبرز تناقضاته ومغالطاته، وهي المهمة التي تفرضها حقيقة استمرار تعثر المسار التفاوضي حتى الآن على الرغم من الانخراط الدولي المتزايد في الملف، خاصة مع بلوغ الخطاب الإثيوبي في الأسابيع الأخيرة مستويات غير مسبوقة من التصعيد والعدائية.

تفرض اللحظة الراهنة ضرورة تفكيك الخطاب الإعلامي الإثيوبي باعتباره من أكثر الأدوات استخدامًا في دعم المواقف السياسية الإثيوبية.

المغالطات الفنية

أ. **خالد البرماوي**
كاتب صحفي، خبير في الإعلام الرقمي

طوال تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين لم تنكر مصر حق دولة إثيوبيا في استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في أرضها أو المارة بها من أجل تحقيق التنمية. ولكن عندما ترتبط المشروعات الإثيوبية بنهر النيل الذي تشترك فيها مع دول أخرى، ويرتبط وجود شعوبها به، هنا يجب على جميع الأطراف أن تتفاوض، وتتعاون بحسن نية لتقليل أي خسائر محتملة، وتعظيم الفوائد المشتركة.

ورغم بديهية هذه الحقائق، جاء واقع المفاوضات المضنية حول مشروع سد النهضة طوال عقد من الزمان، بين دولتي المصب مصر والسودان، ودولة المنبع إثيوبيا، كاشفًا عن تشدد إثيوبي في كل نقاط التفاوض الفنية، وهو ما برز بوضوح في ضرب إثيوبيا تقارير لجنة الخبراء الدولية International Panel of Experts (IPoE) عرض الحائط، والتي شارك خبراء إثيوبيون في عضويتها؛ حيث قامت برفضها رفضًا قاطعًا، وهو ما تكرر مرة أخرى مع تقارير المكاتب الاستشارية، ومع أي محاولة جادة لتقييم السد وآثاره تقييمًا دقيقًا موضوعيًا.

هذه المواقف الإثيوبية تثير الكثير من الشكوك بشأن أمرين؛ أولهما: حقيقة استعداد إثيوبيا بدراسات فنية كافية لتنفيذ مثل هذا المشروع الضخم، وثانيهما: استعداد إثيوبيا للتفاوض بمرونة ونية حسنة لحسم الخلافات الفنية الجوهرية ذات الصلة بمخاوف دولتي المصب، خاصة تلك المخاوف المتعلقة بحجز المياه أو بانهيار السد.

في هذا الإطار، تعرض الورقة الموقف الإثيوبي المريب والمتناقض من الأبعاد الفنية لسد النهضة، وذلك من خلال الاستناد إلى مصدرين رئيسيين، هما تصريحات المسئولين الإثيوبيين أنفسهم، وتقارير الأطراف الدولية المحايدة المشاركة في عملية التفاوض، أو المعنية بها.

أولاً- حجم وسعة خزان سد النهضة

من بين القضايا الفنية الأكثر إثارة للجدل حول سد النهضة ما يتعلق بسعة خزان السد، التي تقرر أن تكون أضعاف الاحتياج الفعلي لتوليد الكهرباء، خاصة مع الإصرار الإثيوبي المستمر على أن يتحمل الجانبان المصري والسوداني كافة التأثيرات السلبية المتوقعة، جراء ملء السد الأول وخلال سنوات الجفاف المحدود والممتد.

أحد الأدلة على ذلك، تصريح السيد زريهون آبي عضو الفريق التفاوضي الإثيوبي بشأن سد النهضة الذي قال نصًّا: "في حالة حدوث جفاف لنهر النيل، يتعين على مصر وإثيوبيا مواجهته معًا باعتباره ظاهرة طبيعية"، ولم يقل مثلًا، فلتتعاون الدول الثلاث لتخفيف الأضرار المحتملة من السد الإثيوبي!

وعوضًا عن تقديم التسهيلات، وإظهار مرونة أثناء المفاوضات، أخذ الجانب الإثيوبي في زيادة المواصفات الفنية المستهدفة أثناء جريان المفاوضات، مثل: زيادة الطاقة المستهدفة من السد، وزيادة حجم خزان السد، وزيادة ارتفاع طول السد، وتعقيد عملية ملء وتشغيل السد.

وبالعودة للدراسات الأولية التي استند إليها مشروع سد النهضة (بأسمائه المختلفة التي تغيرت عبر السنوات: السد X، سد الحدود، سد الألفية، وأخيرًا سد النهضة الإثيوبية الكبرى)، نجد أن هذه الدراسات وُصفت من قبل المتخصصين بمن فيهم أعضاء لجنة الخبراء الدولية IPoE بأنها قديمة وتعود لأكثر من نصف قرن. ومرد هذا الخطأ هو أن إثيوبيا اعتمدت –دون أي تحديث- على التقرير الفني الذي نفذه المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي United States Bureau of Reclamation (USBR) لصالح إثيوبيا في عام 1964، واقترح فيه وقتها بناء أربعة سدود صغيرة ومتوسطة الحجم. وذُكر

في هذا التقرير أن سعة خزان السد المقترح بقرب الحدود السودانية (موقع سد النهضة) لا يتجاوز 11.1 مليار متر مكعب. وطوال فترة المفاوضات، لم تقدم إثيوبيا أي دراسة مستقلة تم إجراؤها في تاريخ أحدث بشأن بناء السد.

وبتاريخ 13 مارس 2011، نشرت وكالة رويترز للأنباء تصريحات رسمية على لسان رئيس الوزراء الإثيوبي في هذا الوقت ميليس زيناوي، ذُكر فيها أن السد سيقوم بإنتاج 5000 ميجاوات من الكهرباء في غضون من 5-10 سنوات. ومع الإعلان عن السد بشكل رسمي في مارس 2011، ودون إخطار دول المصب كما تقتضي الاتفاقات الدولية للأنهار المشتركة، فوجئت اللجان الفنية

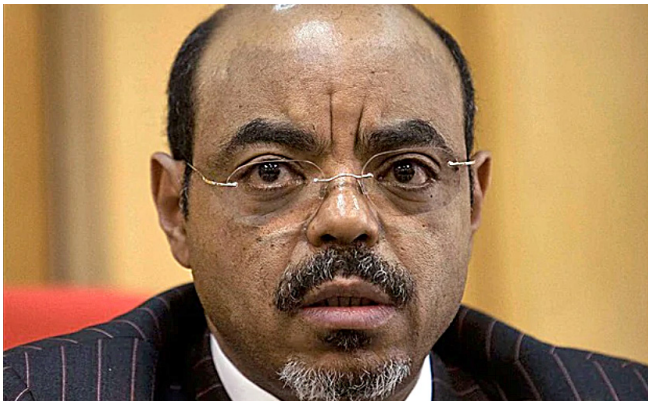

الإثيوبية نفسها بزيادة حجم خزان السد ليصل إلى 63 مليار متر مكعب، أي تقريبًا 5 أضعاف الدراسات الأمريكية للمشروع.

ولم يتوقف الأمر عند هذا، فمع تقدم المفاوضات زاد حجم السد مرات عدة، ليصل إلى 74 مليار متر مكعب!، وزادت الطاقة المستهدفة أيضًا أثناء المفاوضات، كما هو موضح في الوثائق، مرة إلى 6000 ميجاوات، ثم 6450 ميجاوات، وأخيرًا 7000 ميجاوات، وهو نفس ما جرى بشأن الإعلان الإثيوبي عن عدد توربينات توليد الكهرباء من السد التي تغيرت مواصفاتها وأعدادها أكثر من مرة، وكذلك ارتفاع السد أيضًا الذي زاد من 145 مترًا إلى 155 مترًا.

ثانيًا- الموقع المتغيّر لسد النهضة

يمثل الموقع الجغرافي لسد النهضة الإثيوبي لغزًا كبيرًا، فلو سلمنا بأن الهدف من المشروع هو توليد الطاقة فقط، فهناك بدائل جغرافية متعددة بمواصفات فنية أفضل لإقامة سد جديد في إثيوبيا، كما حدث مع سدود أخرى بنتها إثيوبيا من قبل، والكثير من إنتاج هذه السدود من الكهرباء يذهب للتصدير للخارج، وليس لتغطية العجز الكبير في إنتاج الطاقة الكهربائية في الداخل الإثيوبي الذي يستخدمه آبي أحمد رئيس الوزراء الإثيوبي كذريعة أمام المجتمع الدولي لبناء سد النهضة بهذا الحجم.

وبحسب مجلة "التنمية الدولية" Development Today فإن أحد المواقع

ولم يتوقف الأمر عند هذا، فمع تقدم المفاوضات زاد حجم السد مرات عدة، ليصل إلى 74 مليار متر مكعب!، وزادت الطاقة المستهدفة أيضًا أثناء المفاوضات

البديلة لسد النهضة كان سيوفر طاقة مقاربة للمستهدف الواقعي، وبتكلفة أقل كثيرًا من تكلفة بناء سد النهضة، وبسنوات إنجاز أقل، والأهم أنه لم يكن ليسبب أي ضرر لأي من جيران إثيوبيا المشتركين معها في النيل الأزرق.

فقد تعمدت إثيوبيا اختيار موقع السد ليكون ملاصقًا حرفيًّا للحدود السودانية، حيث يقع جسد السد الرئيسي على بعد أقل من 15 كم فقط من الحدود السودانية، لتجنب تضرر إثيوبيا من أي تداعيات متوقّعة من جراء تشقق السد أو انهياره بالكامل، فضلًا عما يمنحه هذا الموقع لإثيوبيا من قدرة على التحكم في مجرى النيل الأزرق من أقرب نقاط جريانه نحو السودان ومصر.

وكالعادة، بدأت المغالطات الإثيوبية مبكرًا، منذ الإعلان الأول عن المشروع في عام 2011، حيث ذكرت وسائل الإعلام الإثيوبية الرسمية في نقلها لخطاب رئيس الوزراء "ميليس زيناوي" أن السد يقع على بعد 40 كم من الحدود السودانية، وهو ما ثبت بعد ذلك أنه جزء من سياسة التضليل الرسمية، حيث تُعد المسافة الحقيقية بين السد والحدود السودانية نحو ثلث المسافة المعلنة. هذا في الوقت الذي يبعد فيه السد عن العاصمة أديس أبابا بمسافة 750 كم كاملة، ويبعد مئات الكيلومترات عن مناطق تركز السكان الرئيسية في إثيوبيا، وفي غياب لشبكة متكاملة لنقل الكهرباء المتولدة عن السد لمناطق الاستهلاك المتوقع.

ثالثًا- الغرض الحقيقي من بناء السد

لا تتعلق المغالطة الوحيدة المتعلقة بموقع السد بقربه من الحدود السودانية، فقد أشار تقرير لجنة الخبراء الدولية IPoE الصادر عام 2013، والذي شارك في إعداده خبراء من مصر وإثيوبيا والسودان بجانب خبراء مستقلين، إلى وقوع السد في منطقة صخرية غير مستقرة، ومعرضة لخطر الزلازل والانزلاق حسب وصف اللجنة، وبما يشكل خطورة على جسد السد.

هذا بالإضافة إلى أن سد النهضة يقع بين تلين كبيرين بارتفاع 600 متر لكل منهما. مع الأخذ في الاعتبار أن متوسط انحدار مجرى النيل الأزرق في الأراضي الإثيوبية حاد للغاية، ويبلغ من منبع النيل الأزرق -حيث بحيرة تاتا- 1786 مترًا عند وصوله لموقع السد، وهذا من شأنه الضغط بقوة على جسد السد، وفقًا لدراسات الدكتور أسفاو بيني Asfaw Beyene أستاذ الهندسة الميكانيكية الإثيوبي بجامعة ولاية سان دييجو الأمريكية، والذي يرى أن اختيار موقع سد النهضة يعود لإمكانيات الري من خلال خزان السد، بسبب سهولة الوصول نسبيًّا إلى الأرض المسطحة وانخفاض عملية الجرف من المنبع.

وعلى الرغم من أن الشواهد العلمية تؤيد اختيار موقع السد لاستغلاله في أغراض الري والزراعة لا لتوليد الكهرباء، جاءت تصريحات وزير الخارجية الإثيوبي الأسبق برهاني جبريكريستوس Berhane Gebre-Christos في عام 2013 لتنفي هذه الحقيقة، حيث أعلن أن "سد النهضة سوف يستخدم فقط لتوليد الكهرباء، وليس للري، وأنه مستحيل من الناحية التقنية استخدام السد لأي أغراض زراعية"، وهو ما تكرر لاحقًا مرات عدة في تغطية "نيويورك تايمز" لقضية السد في زيارة ميدانية، وذلك على لسان المدير التنفيذي السابق للمشروع المهندس سيمينيو بيكلي، والذي أعلن عن مقتله في ظروف غامضة في 2018.

هذه السردية الرسمية الإثيوبية تم توظيفها من أجل تحييد المخاوف المصرية، بالادعاء بأن السد المشيد لتوليد الطاقة كغرض رئيسي سيتطلب تمرير أكبر قدر من المياه عبر فتحاته للمرور على توربينات التوليد، ومن ثم لن يكون من صالح إثيوبيا احتجاز كميات كبيرة من المياه في خزان السد لفترة طويلة. بينما جاء الإعلان عن تخفيضات متوالية في عدد التوربينات ومن ثم في حجم الطاقة المتولدة من السد ليؤكد أن الغرض الإثيوبي هو احتجاز المياه واستغلالها وليس تمريرها لتوليد الكهرباء.

على هذا النحو، يكشف الخطاب الإثيوبي بشأن سد النهضة عن قدر كبير من الارتباك وسوء النية الذي تجسد بوضوح في تغيير حقيقة المعلن من معلومات فنية بشأن حجم السد وموقعه والغرض منه، فضلًا عن التناقض الكبير في تصريحات المسئولين الإثيوبيين أنفسهم بشأن السد من مرحلة لأخرى. وإذا كان طابع التناقض والمغالطة قد طال الجوانب الفنية من الخطاب الإثيوبي بشأن السد بما لهذه الجوانب من طابع تقني يفترض أن يعتمد فقط على الحقائق، فإن الخطاب السياسي الخاص بالتعليق على عملية التفاوض والأهداف السياسية للمشروع جاء محملًا بحمولة مضاعفة من المغالطات والأكاذيب والتناقضات، وهو ما سيكون موضوعًا لورقة تالية.

Red Sea
Eritrea
Kassala
Asmara
toum
urman
Sudan
Mekele
Gonder
Lake
Tana
Bahir Dar
Djil
oseries Dam
and reservoir
Blue Nile
Dire
GERD Project Site and
Projected Reservoir Extent
Addis Ababa
Ethiopia
Lake

البحث عن معركة

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الإفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

من بين أبرز السمات المميزة للخطاب الإثيوبي بشأن سد النهضة، خاصة في الطور الأخير الذي بدأ في عام 2019، السعي المخالف للمنطق وراء افتعال مواجهة مع مصر ولو كان ذلك بإقحام الأداة العسكرية في الخطاب الرسمي الإثيوبي بدون مبرر، وبما لا يساعد على التوصل لاتفاق بين البلدين خلال المفاوضات المستمرة منذ سنوات. هذه السمة المميزة للخطاب الإعلامي الإثيوبي تثير الكثير من الأسئلة بشأن الغرض الحقيقي لهذا التوجه، خاصة مع إمكانية التمييز بين "معركتين" وهميتين منفصلتين تسعى إثيوبيا للترويج لهما في خطابها الإعلامي؛ إحداهما معركة واسعة النطاق بين مصر المدعومة من القوى الاستعمارية الدولية في مقابل إثيوبيا التي تقود النضال الإفريقي التحرري، والأخرى أضيق نطاقًا تأخذ شكل المواجهة العسكرية المباشرة بين مصر وإثيوبيا.

المعركة الزائفة مع "الاستعمار"

على امتداد حقبة التحرر الوطني الإفريقي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع ستينيات القرن العشرين لم يكن لإثيوبيا دور يذكر على أرض الواقع في دعم معركة التحرر الإفريقي من الاستعمار، باستثناء المشاركة الخطابية للإمبراطور هيلاسيلاسي الذي كانت بلاده تستعمر كامل الأراضي الإريترية آنذاك، وتمعن في التنكيل بكافة الإثيوبيين من غير الأمهرا على أساس لوني وعرقي. هذه الممارسات الإثيوبية جاءت في الوقت الذي كانت تستضيف مصر حركات التحرير الإفريقية وتدعمها بكافة أشكال الدعم. وبالمخالفة لهذا الواقع الثابت، تسعى الحكومة الإثيوبية لتسويق مشروع سد النهضة على المستوى الداخلي وعلى المستوى الإفريقي باعتباره شكلًا من أشكال "مناهضة الاستعمار" والذي منح مصر سيطرة كاملة على مياه النيل ليحرم منها إثيوبيا وغيرها من دول المنبع.

ومن بين النقاط الأساسية التي تركز عليها التصريحات الإثيوبية

بصورة متكررة الادعاء المغالط للحقيقة بأن مصر تستند في ضمان حقوقها في مياه النيل الأزرق إلى اتفاقيات فرضتها القوى الدولية على دول حوض النيل خلال الحقبة الاستعمارية، ويفترض أن تنتهي بانتهاء الاستعمار. ففي الأول من أكتوبر عام 2019 أشار بيان صحفي صادر عن الخارجية الإثيوبية تناقلته وسائل الإعلام العالمية إلى أن ما تقترحه مصر من حلول لأزمة سد النهضة إنما يسعى للحفاظ على الحصص المائية التي تستند لاتفاقيات تنتمي للحقبة الاستعمارية والتي تمنح مصر حق الاعتراض على إقامة أي مشروع على نهر النيل.

وقد تكرر هذا المضمون في خطاب مكتب رئيس مجلس نواب الشعب (الغرفة البرلمانية الثانية في إثيوبيا) الذي وجه للبرلمان العربي احتجاجًا رسميًّا على قراره الصادر في الحادي والثلاثين من أكتوبر 2019 بالتضامن مع مصر في حماية حقوقها التاريخية في مياه النيل، حيث أعاد الخطاب تكرار الادعاءات الإثيوبية بأن الحقوق المائية المصري إنما تستند لاتفاقيات استعمارية لم

تكن الدول الإفريقية المستقلة طرفًا في أي منها. ومن بين القضايا ذات الصلة بالمغالطات الإثيوبية الخاصة بإنكار الاتفاقيات الدولية الملزمة المنظمة لحقوق مصر المائية في مياه النيل، تكرار القول برفض استناد مصر لمبدأ الحقوق التاريخية، حيث يشيع الخطاب الإعلامي الإثيوبي أن هذا المبدأ يقضي باحتكار مصر للإيراد المائي السنوي للنيل الأزرق.

هذه المزاعم الإثيوبية تتناقض مع الثابت من الوقائع التاريخية، حيث لم يسبق لمصر أن طالبت إثيوبيا بالالتزام بنصوص اتفاقية عام 1929 المتعلقة بالنيل الأبيض، ولا اتفاقية عام 1959 الموقعة بين حكومتي مصر والسودان بعد نهاية الاستعمار في البلدين، لكن تظل إثيوبيا ملتزمة أمام القانون الدولي بما وقعت عليه حكومتها المستقلة غير الخاضعة لأي شكل من أشكال الاستعمار في عام 1902 من اتفاقية التزم فيها الإمبراطور منليك الثاني في مادتها الثالثة بعدم بناء

أو السماح ببناء أي إنشاءات على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يكون من شأنها حجز تدفقات المياه نحو السودان ومصر.

وتأكدت هذه المبادئ في صياغة أخرى بعد مرور أكثر من تسعين عامًا في الاتفاق الموقّع لوضع إطار عام للتعاون بين مصر وإثيوبيا عام 1993، والذي ينص في مادته الخامسة على امتناع الطرفين عن القيام بأي نشاط بشأن مياه النيل من شأنه التسبب في أي ضرر ملموس لمصالح الطرف الآخر. لكن وبالمخالفة لنصوص الاتفاقيات الموقعة من جانب إثيوبيا نفسها، مازال الموقف الرسمي الإثيوبي -معززًا بسيل من الكتابات الصحفية المتواترة- ينفي وجود أي التزام قانوني على إثيوبيا بحماية الحقوق المائية المصرية.

هذا الإصرار الإثيوبي على إنكار التزاماتها القانونية السابقة المقيدة لحريتها في التعامل مع مياه النيل الأزرق كمجرى مائي دولي تتشاركه ثلاث دول وبما يحفظ الحد الأدنى من الحقوق المصرية في مياه النيل، إنما يأتي بزعم استناد مصر لاتفاقيات "استعمارية" لتأمين حقوقها المائية، وهو ما يجافيه الواقع بصورة كاملة، فلم تكن إثيوبيا إذ خضعت لحكم منليك الثاني دولة خاضعة للاستعمار حين قبلت طواعية التوقيع على اتفاقية 1902. كما لم يكن هذا وضعها حين وقع رئيس الوزراء الأسبق ميليس زيناوي على إطار التعاون في القاهرة في عام 1993.

وفي الحقيقة، فإن كافة المحاولات الإثيوبية اليائسة للتنصل من تعهداتها الدولية السابقة إنما تعكس اضطراب رؤية الحكم الإثيوبي الحالي لتاريخ بلاده،

لم تكن إثيوبيا إذ خضعت لحكم منليك الثاني دولة خاضعة للاستعمار حين قبلت طواعية التوقيع على اتفاقية 1902

فإذا كان توقيع إثيوبيا على اتفاقي 1902 و1993 جاء ليمثل «تنازلًا»، فإنه في المقابل قد مكّن إثيوبيا من الحصول على مكاسب مهمة كانت ضرورية لبقاء الدولة ورخائها وقت التوقيع عليه. لكن في كل مرة تعود إثيوبيا لتتنصل من التزاماتها بعد أن تحصل على العوائد الكبيرة المترتبة على التوقيع على الاتفاقيات الدولية.

فقد منحت اتفاقية 1902 في مادتها الأولى إثيوبيا مساحات إضافية من الأراضي على حساب السودان، وتستند إليها إثيوبيا في تحديد حدودها مع جارتها الغربية في مشهد متناقض يعكس انتقائية غير مقبولة في التعامل مع نص الاتفاقية الدولية، إذ تقبل إثيوبيا بعض موادها وترفض الالتزام بمواد أخرى. ومن المستغرب أن القوميين الأمهرا المسيطرين على الدبلوماسية الإثيوبية مؤخرًا هم الذين يقودون محاولات التنصل مما وقع عليه الإمبراطور منليك الثاني أحد الرموز التاريخية للجماعة من اتفاقية دولية ملزمة.

وبالمثل، كان نظام الجبهة الثورية الذي وصل للحكم في حاجة ماسة للانفتاح على كافة مصادر التأييد الإقليمي والدولي بعد وصوله للحكم عام 1991، وكان بحاجة لتقديم نفسه كنظام يسعى لإحداث قطيعة مع سياسات منجستو الذي كان مجرد أداة لتنفيذ المشروع السوفيتي في إفريقيا. على هذه الخلفية بادر زيناوي بزيارة مصر –التي كان وضعها الإقليمي والدولي في صعود في أعقاب تدخّلها الناجح في حرب تحرير الكويت- من أجل تجنب دخول نظامه الناشئ غير المستقر في منافسة غير محسوبة العواقب مع مصر. وبالفعل تحقق لميليس زيناوي مطلبه الرئيسي من الزيارة، حيث حافظت القاهرة على علاقات متوازنة مع أديس أبابا حتى في أعقاب محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس المصري محمد حسني مبارك على أرضها عام 1995.

على هذا الأساس، تمتع ميليس زيناوي بمزايا العلاقات الطيبة مع مصر ليتجنب أي شكل من الصدام أو التنافس معها طوال عشرين عامًا قضاها في الحكم وطد خلالها دعائم مشروعه السياسي، قبل أن يستغل الأوضاع الاستثنائية التي مرت بها مصر خلال عام 2011 في المبادرة بالعداء، ومحاولة فرض الأمر الواقع بشأن مياه النيل، معلنًا البدء في تشييد سد النهضة من دون أي تشاور أو إخطار مسبق.

استدعاء منطق المواجهة العسكرية مع مصر

لا يمكن المقارنة بأي منطق مقبول بين الأضرار الواقعة على مصر حال بناء سد النهضة دون اتفاق، والأضرار الواقعة على إثيوبيا حال تعطل بنائه. فبينما ستخسر مصر مورد المياه الوحيد لديها، لا تتجاوز الخسارة الإثيوبية فقدان مصدر فرعي لكمية محدودة من الطاقة الكهربائية سيتم تصدير نسبة كبيرة منها لخارج إثيوبيا. وعلى الرغم من هذا التناقض الصارخ في موقف البلدين السياسي من الأزمة، فضلًا عن الفارق الهائل في القدرات العسكرية بينهما، لم يسبق لمصر أن هددت بصورة صريحة أو ضمنية باستخدام الأداة العسكرية، ملزمة نفسها بالمسار التفاوضي كخيار أول بجانب البدائل السياسية والقانونية التي يتيحها القانون الدولي، والتي بدأت في تفعيلها منذ المخاطبة الأولى للمجتمع الدولي في سبتمبر 2019، ثم التوجه لمجلس الأمن في مايو من عام 2020.

وفي المقابل، شهدت الشهور الأخيرة تعمدًا من جانب الحكومة الإثيوبية لاستدعاء المنطق العسكري في الأزمة الحالية، وهو ما بدأ في الثاني والعشرين من أكتوبر من عام 2019 حين «حذر»

رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في خطابه أمام البرلمان الإثيوبي من أن بلاده قد تحشد ملايين الإثيوبيين حال وجود حاجة للذهاب إلى الحرب بشأن سد النهضة. والغريب أن هذه التصريحات غير المبررة جاءت قبل ساعات من توجه آبي أحمد لسوتشي للمشاركة في أعمال القمة الروسية-الإفريقية الأولى، والتي شهدت عقد لقاء ثنائي جمعه بالرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، ليتراجع آبي أحمد عن موقفه السابق ليؤكد خلال اللقاء أن تصريحاته بشأن الحل العسكري لأزمة سد النهضة قد تم نزعها من سياقها من جانب وسائل الإعلام.

ورغم هذا التراجع الإثيوبي السريع، إلا أن العديد من الوقائع المماثلة أكدت تعمد الحكومة الإثيوبية السيرَ في هذا النهج المهدد للاستقرار الإقليمي. فبعد انسحاب إثيوبيا المفاجئ من مفاوضات واشنطن في نهاية فبراير 2020، قام وفد من القيادات الأمنية والعسكرية الإثيوبية بزيارة موقع سد النهضة في الثاني عشر من مارس ترأسه الجنرال آدم محمد رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإثيوبية ليصرح بأن القوات الإثيوبية مستعدة للتصدي لأي عدوان قد يواجه السد، وأنها تعمل من أجل الدفاع عن مكتسبات الشعوب الإثيوبية وحماية حقوقها وأملاكها.

ومع استمرار إثيوبيا في التعنت في المفاوضات، ومحاولة إيهام الرأي العام الداخلي بوجود تهديد عسكري خارجي، عاد الجنرال بيرهانو جولا نائب رئيس هيئة الأركان في القوات المسلحة الإثيوبية للتصريح في الثاني عشر من يونيو بأن بلاده ستقوم بالدفاع عن نفسها بقوة ولن تفاوض بشأن سيادتها على سد النهضة، مدعيًا أن مصر والعالم بأسره يعلمون جيدًا «كيف نخوض الحرب حينما يأتي موعدها».

واستمرارًا لمحاولات الحكومة الإثيوبية «عسكرة» أزمة سد النهضة، عقد رئيس الوزراء آبي أحمد في الحادي والعشرين من يونيو اجتماعًا مفاجئًا لمناقشة «الاستراتيجية الدفاعية الجديدة» مع قادة القوات المسلحة الإثيوبية، وذلك بعد يوم واحد من تفقد الرئيس المصري الوحدات القتالية بالمنطقة العسكرية الغربية، وهو الحدث الذي جاء على خلفية تطورات الأوضاع الميدانية في ساحات القتال الليبية؛ إلا أن آبي أحمد حاول استغلاله بتصدير انطباع زائف لشعبه بأن الاستعدادات العسكرية المصرية موجهة ضد بلاده بالأساس.

هذه السياسة الإثيوبية المتعمدة لاستدعاء منطق المواجهة العسكرية المسلحة مع مصر بشأن سد النهضة لا تجد أي شاهد يؤيدها من واقع الخطاب أو السلوك المصري على امتداد عقد كامل

هذه السياسة الإثيوبية المتعمدة لاستدعاء منطق المواجهة العسكرية المسلحة مع مصر بشأن سد النهضة لا تجد أي شاهد يؤيدها من واقع الخطاب أو السلوك المصري على امتداد عقد كامل

بالنسبة للسبب الأول، فقد حاول آبي أحمد نشر حالة من الذعر الشعبي بشأن تهديد عسكري خارجي من أجل حشد الرأي العام الداخلي لدعمه، في الوقت الذي تشهد فيه شرعيته تآكلًا مطردًا، فلم يكن من قبيل المصادفة أن يبدأ آبي أحمد في الحديث عن التهديد العسكري المصري لسد النهضة في الوقت الذي اندلعت فيه موجة احتجاجية عارمة في إقليم أوروميا في أكتوبر من عام 2019 خلفت عشرات القتلى.

كما جاء تصعيد الخطاب الإثيوبي بشأن البديل العسكري في ربيع عام 2020 على خلفية مساعي آبي أحمد لإدامة حكمه من دون انتخابات عبر خلق مبررات واهية بشأن وجود أوضاع أمنية غير مواتية سمحت له بتأجيل الانتخابات العامة عن موعدها المقرر في مايو إلى أغسطس، قبل أن يستغل أزمة فيروس كورونا لتأجيلها لأجل غير مسمى لحين انتهاء خطر الفيروس وفق قرار المجلس الفيدرالي. أما الاجتماع العسكري الأخير في يونيو فقد جاء في أعقاب رفض العديد من المعارضين -في مقدمتهم جبهة تحرير تيجراي، وجبهة تحرير أورومو- لما أعلن عنه من تمديد لحكم آبي أحمد، معلنين اعتبارهم الحكومة فاقدة للشرعية مع انتهاء ولايتها في موعدها الطبيعي في مطلع أكتوبر المقبل.

ويتعلق السبب الثاني الذي يفسر تبني آبي أحمد هذا الخطاب العدائي بسعيه لمعالجة الأوضاع المضطربة داخل المؤسسة العسكرية الإثيوبية ذاتها، والتي أثرت بالسلب على علاقته بها خلال العامين اللذين قضاهما في الحكم. فبحديثه عن تهديد عسكري مصري وشيك يمنح رئيس الوزراء قواته المسلحة هدفًا خارجيًّا يمكن أن يساهم في استعادته تماسك المؤسسة الذي أصبح محلًّا للشك في ظل تعدد حوادث التمرد التي شهدتها القوات المسلحة الإثيوبية. ففي أكتوبر 2018 حاصر عدد من القوات الخاصة مقر رئيس الوزراء حاملين أسلحتهم الشخصية.

كما أسفرت أحداث يونيو 2019 عن اغتيال رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإثيوبية سياري مكونين في ملابسات شابها الكثير من الغموض الذي لم يُكشف حتى الآن. ويأتي هذا

التوتر المتصاعد داخل المؤسسة العسكرية على خلفية عملية إعادة صياغة العلاقة بين الجماعات الإثنية والتي بدأها آبي أحمد لإقصاء جماعة التيجراي التي كانت الأكبر تمثيلًا في المناصب العسكرية القيادية. وعلى خلفية هذه التوترات الداخلية في المؤسسة العسكرية، يرجو آبي أحمد أن يساهم تكرار الحديث عن تهديد مصري محتمل في احتواء المشكلات الداخلية للمؤسسة، وفي ضبط علاقته بها.

وهكذا، لا يزال الموقف المصري ملتزمًا بالتوصل إلى تسوية سلمية لأزمة سد النهضة عبر الوسائل السياسية والقانونية التي يكفلها القانون الدولي، ولا يزال الموقف المصري رافضًا لأي محاولة إثيوبية لدفع الأزمة في مسار «العسكرة»، وذلك في الوقت الذي يدفع فيه الخطاب الإعلامي الإثيوبي غير المسئول لتصوير الخلاف الجاري باعتباره معركة حربية دائرة بالفعل. ومن شأن استمرار إثيوبيا في تبني هذا الخطاب الإعلامي السلبي والمغلوط أن يضيق فرص التوصل لتسوية سلمية للأزمة، مما قد يعزز من جدوى اللجوء لمساحة أخرى من البدائل الفعالة التي تجد لنفسها بيئة خصبة وداعمين كثرًا في ظل الأوضاع شديدة الاضطراب التي تعاني منها إثيوبيا على المستوى الداخلي وعلى مستوى محيطها الإقليمي باتساعه.

بحديثه عن تهديد عسكري مصري وشيك يمنح رئيس الوزراء قواته المسلحة هدفًا خارجيًّا يمكن أن يساهم في استعادته تماسك المؤسسة الذي أصبح محلًّا للشك

وهم «المشروع القومي»

أ. **صلاح خليل**
باحث بمركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية

تركز وسائل الإعلام الإثيوبية، عند تناول أزمة سد النهضة مع كل من مصر والسودان، على إبراز وحدة موقف جميع القوميات الإثيوبية ودعمها لفكرة إنشاء السد، مع أن ذلك يعد مغالطة للواقع، في ظل وجود العديد من الأطراف الرافضة لبناء السد.

وتبدو هناك صعوبة منهاجية كبيرة في تتبع هذه الأصوات المنتشرة منذ عام 2011 نتيجة ثلاثة عوامل؛ أولها: أن العديد من هذه الأصوات، خاصة من المقيمين داخل إثيوبيا لا المهجر، تعبر عن موقفها بالأمهرية أو غيرها من اللغات الإثيوبية المتعددة. وثانيها: أن الحكومات الإثيوبية المتعاقبة دأبت على السيطرة المطلقة على وسائل الإعلام عبر أدوات متنوعة. وثالثها: أن نسبة الإثيوبيين المتصلين بشبكة الإنترنت تبلغ 18% وفق بيانات البنك الدولي، فضلًا عن انتهاج حكومة «آبي أحمد» ومن قبله «ديسالين» سياسة قطع الإنترنت المتكرر عن عموم البلاد في أوقات اشتداد الاضطرابات السياسية.

أمام هذه الصعوبات المتعددة، تجدر الإشارة إلى أن الذي يعنينا هنا بالأساس هو تتبع مضمون الانتقادات الإثيوبية لسد النهضة، وليس البت في نسبة المؤيدين للمشروع أو المعارضين له، وهي مهمة تبدو شديدة الصعوبة في دولة لم تتمكن من إجراء التعداد السكاني لأكثر من ثلاثة عشر عامًا، ناهيك عن إجراء استطلاعات رأي يمكن الاعتماد عليها، في ظل الانقسامات اللغوية والثقافية العميقة، التي تعزز الانقسامات السياسية الحادة القائمة بالفعل.

هذه الانتقادات الإثيوبية المهمة، وبغض النظر عن حجم تأييدها شعبيًّا، تمثل دليلًا كافيًا على المغالطات الكبرى التي يتضمنها الخطاب الإعلامي الإثيوبي بشأن سد النهضة باعتباره «مشروعًا قوميًّا» يحظى بإجماع كافة الإثيوبيين على جدواه، وعلى طريقة تنفيذه، وعلى تكلفته المالية المباشرة، فضلًا عن تكلفته غير المباشرة بما قد يتسبب فيه من إدخال إثيوبيا في عداء مع مصر والسودان.

أولاً- انتقادات المجتمع المحلي بالمنطقة التي يقع فيها السد:

يقع السد في منطقة بني شنقول. وقد أُنشئت هذه المنطقة بعد وضع دستور سنة 1995. وكانت بالماضي تسمى المنطقة السادسة، وعاصمتها أسوسا. وتفتقر هذه المنطقة إلى وسائل النقل والبنية التحتية للاتصالات، وتواجه تحديات كبيرة على رأسها الافتقار إلى التنمية الاقتصادية. وتشمل الجماعات العرقية في بني شنقول «برتا» بنسبة 25.9%، و«جوموز» بنسبة 21.11%»، و«أمهرا بنسبة 21.25%»، وأورومو بنسبة «13.32%»، و«شيناشا» بنسبة 7.59%»، و«ماو» بنسبة 1.9%. وتتوزع المجموعات العرقية دينيًّا بواقع 45.4% مسلمين، 33% مسيحيين أرثوذكس، 13.5% مسيحيين بروتستانت، و7.1% يدينون بالديانات الإفريقية المحلية. وترفض هذه المجموعات إقامة سد النهضة في منطقتهم لأن عملية الإنشاء تسببت في مصادرة أراضيهم الزراعية، وتهجيرهم قسريًّا، من دون تعويضات، وتسببت لهم هذه الهجرة في فقدان مهنة الزراعة التي تعتبر مصدرهم الوحيد.

وفي نوفمبر 2012، أعلنت حركة تحرير بني شنقول رفضها مساعي الحكومة الإثيوبية لإقامة سد النهضة في إقليمها، ووصفت المشروع بأنه استنزاف لثروات الإقليم المختلفة التي لا يستفيد منها شعوب الإقليم، مشيرة إلى أن إقامة المشروع سوف تؤدي إلى تهجير ما يقرب من 50 ألفًا من السكان المحليين في المنطقة المحيطة بموقع الإنشاءات. وفي 9 مايو 2014، شنت الحركة الشعبية لتحرير بني شنقول هجومًا مسلحًا أسفر عن مقتل تسعة جنود إثيوبيين. وقد

أعلنت الجبهة مسئوليتها عن الهجوم، وقالت إنها تقاوم ما وصفته بالاحتلال الإثيوبي للإقليم. وأعلنت الحركة معارضتها لسد النهضة، الذي قالت عنه إنه سوف يدمر مقدرات الإقليم

هذه الانتقادات المتصاعدة إلى الآن تجد شواهد مؤكدة لها في العديد من المصادر. على سبيل المثال، نشر حساب Free Benishangul على موقع تويتر عددًا من التغريدات المهاجمة للسد، من بينها ما كان نصه:

• «ما يتناقض مع المنطق الأساسي هو كيف يتم بناء السد على أرض محتلة».

• «دعونا نطلب من شعب بني شنقول أن يقرروا ما إذا كانوا إثيوبيين أو سودانيين، وسنرى بعد ذلك».

• «تطالب قومية بني شنقول بالتوقف عن إنشاء الهياكل المبنية في أرض لا تملكونها، أوقفوا التطهير العرقي لبني شنقول».

• «حركة تحرير بني شنقول تستنكر استهداف الحكومة الإثيوبية لمواطنيها في بني شنقول، في القرن الماضي استعبدت إثيوبيا شعب بني شنقول، الآن تقتل وتشردهم وتعذبهم للبناء على عظامهم سد النهضة، ونطالب بحق تقرير المصير».

• «أدت الانتقادات الموجهة للسد إلى اعتقال «عبدالسلام شنجلنا» رئيس حركة بني شنقول الشعبية، ورئيس حركة جوموز الشعبية الديمقراطية، «جرانج جوديتا»، في منزليهما في في مدينة أسوسا عاصمة الإقليم».

وبعد بدء عملية ملء السد في 22 من يوليو 2020، وأثناء سير المفاوضات بين الدول الثلاث (مصر، السودان، وإثيوبيا)، قال الحساب نفسه إنه «لا يحق لإثيوبيا أن تفعل أي شيء في الأراضي المحتلة في بني شنقول، ولا يحق لآبي أحمد، أن يبني أي شيء حتى يحصل شعب بني شنقول على حق تقرير المصير، أوقفوا التطهير العرقي باسم سدكم».

كما نشر حساب al khanaqy المؤيد لمطالب الاستقلال في بني شنقول تغريدة تنص على أنه «إذا كانت إثيوبيا ترفض اتفاقية الحدود الاستعمارية، واتفاقات المياه الاستعمارية التي اتفقت عليها جميع اتفاقيات 1902، فقد حان

في نوفمبر 2012، أعلنت حركة تحرير بني شنقول رفضها مساعي الحكومة الإثيوبية لإقامة سد النهضة في إقليمها، ووصفت المشروع بأنه استنزاف لثروات الإقليم المختلفة التي لا يستفيد منها شعوب الإقليم

الوقت لمغادرة أراضي بني شنقول». كما أضاف الحساب نفسه أنه «يتم طردنا من أرضنا دون تعويض، أُلقي القبض على رئيس حركة. وتم قتل 80 شخصًا في احتجاجات ضد مصادرة الأراضي في بني شنقول».

فيما نشر حساب ثالث تابع لإحدى الناشطات من قومية بني شنقول: «عذرًا لعدم الاحتفال بالسد، لأننا لسنا متميزين نعيش في المناطق الحضرية، نحن منشغلون بالقلق بشأن طمس هوياتنا، ومعتقداتنا وطريقة تواجدنا بأكملها في عمليات القتل الجماعي لحكومتك».

ثانيًا- انتقادات الفساد وسوء إدارة ملف سد النهضة:

بصورة عامة، تعددت الانتقادات التي وجهها الإثيوبيون لحكوماتهم المتعاقبة عمومًا ولحكومة «آبي أحمد» خصوصًا، بشأن سوء إدارة ملف سد النهضة على المستويين الإنشائي والتفاوضي، فضلًا عن الفساد الكبير الذي اعترى عملية إدارة هذا الملف منذ عام 2011.

فقد نشر حساب Ethiopia2day باللغة الإنجليزية، مستندًا يتهم فيه رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد» بتعيين شقيق زوجته الدكتور» اليماييهو جبريماريام» Alemayehu G. Mariam لرئاسة صندوق الائتمان الإثيوبي لدعم السد. واعتبرت الصفحة هذا القرار يحمل مفارقة كبيرة، حيث كان «جبريماريام» من أشد معارضي مشروع سد النهضة الإثيوبي منذ البداية، كجزء من معارضته الشرسة لجبهة تحرير تيجراي وقت سيطرتها على مقاليد الحكم في البلاد،

إلا أنه تحول لأكبر داعمي السد، قبل أن يكلفه «آبي أحمد» بحشد الدعم المالي له.

وقد عارضت العديد من الأصوات الإثيوبية النهج الذي تنتهجه الحكومة في مفاوضات التسوية مع مصر والسودان، حيث اعتبر "البعض أن الحل الخاص بالنزاع حول مياه النيل الأزرق بين مصر وإثيوبيا لن يكون إلا من خلال تشجيع وتسهيل الاستثمارات الخاصة بين الدولتين، والمساهمة في توليد الطاقة في إثيوبيا للقضاء على النقص الحالي، مما يسمح بملء سد النهضة ببطء شديد.

وأوضح الناشط السياسي «جبرهويت» Gebrehiwot Belay أن «آبي أحمد» رئيس الوزراء الإثيوبي يستخدم الحملة الدعائية التي حملت شعار It's My Dam للتغطية على فشله، ولتحقيق تطلعاته لأن يصبح الملك السابع لإثيوبيا. متسائلًا عما يجب أن يهتم به «آبي أحمد» في المقام الأول: نهر النيل، أم إنقاذ البلاد من التفكك؟

كما اعتبر حساب أبراهام أسفا Abraham Asefa أن «المشكلة الأساسية هي أن رئيس الوزراء هو طفل ونبي في آن واحد، فبعد 27 سنة مظلمة، من نهب وفساد

في عملية بناء السد يأتي العبث بقضية السد والذهاب إلى مفاوضات برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي لإنتاج ضجيج للتستر على فوضى قادمة، تسمح بتمديد الانتخابات إلى أجل غير مسمى، لتنتهي في نهاية المطاف بالفوضى وللاستيلاء على السلطة.

وفي تغريدة له كتب البروفسير موسيه تيجيني Prof. Muse Tegegne على حسابه أن «مشروع سد النهضة الإثيوبي يشوبه الفساد والعجز في الكارثة الإجمالية». كما اعتبر حساب Ztseat Save Adna, MD، أن معظم الإثيوبيين الذين يتنازلون يشاركون على الهاشتاج It's my dam و FILLTHE DAM هم نفس الأشخاص الذين كانوا ضد السد منذ عامين، وزعم بعضهم آنذاك أن السد كان يهدف إلى إيذاء مصر، وليس فيه امتيازات لإثيوبيا. في إشارة للتسييس المفرط لقضية السد من جانب الحكومات الإثيوبية المتعاقبة.

كما أشار الناشط في المجتمع المدني «أفريم ماديبو» Ephrem Madebo في حسابه إلى اعتقاده بأن المشروع المخطط لانتهائه منذ خمس سنوات، لم يكتمل حتى

بنسبة ٪80، وهو لا شيء سوى لأنه تم استخدام مشروع سد النهضة كبقرة حلوب لجبهة تحرير تيجراي.

وأوضح الباحث السياسي «رشيد عبدي» Rashid Abdi، أن اجتماع القادة الأفارقة بشأن سد النهضة، لم يغير أي شيء لأن «الاختراق الذى تم» مضلل تمامًا، مشيرًا لاستخدام المشروع في الوقت الحالي من قبل جماعة الأمهرا لاستعادة السيطرة على مقاليد الثروة والسلطة في البلاد على حساب الجماعات الأخرى وفي مقدمتها جماعة أورومو.

كما أشار الناشط السياسي «زيجا راس-ورك» Zega Ras-Work إلى أنه «يمكن أن يكون للسد ذي البناء السيئ بهذا الحجم عواقب اقتصادية وبيئية وإنسانية كارثية، أعتقد أنه إذا وافقت مصر واثيوبيا للعمل معًا، في بناء السد، بمساعدة المجتمع الدولي، فإن المشروع سوف يحقق عوائد إيجابية».

وفي النهاية، تظهر هذه الآراء الإثيوبية لتؤكد حقيقتين أساسيتين يتعين الانتباه لهما جيدًا في الوضع الراهن بتعقيداته الكبيرة. أولهما، أن زعم الحكومة الإثيوبية بأن مشروع السد هو مشروع قومي يحظى بدعم كل الإثيوبيين ولا يمكن المساس به، هو مجرد جزء من خطاب إعلامي مضلل تتبناه حكومة «آبي أحمد» منذ خطاب تنصيبه في أبريل 2018، وهو الخطاب الذي يجافي الواقع بصورة تامة. الحقيقة الثانية، تتمثل في وجود العديد من الأصوات الإثيوبية المنصفة والعاقلة التي يمكن التوصل معها لاتفاق بناء ومستدام بشأن الإدارة المشتركة لمياه النيل الأزرق بما يحقق نفع مصر والسودان وإثيوبيا، ويجنب شعوب الدول الثلاث والإقليم بأسره صراعًا محتملًا قد يفجره النهج غير المسئول للحكومة الإثيوبية.

التاريخ وخطاب المظلومية

أ. عزت إبراهيم

رئيس وحدة دراسات الإعلام بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

استدعاء التاريخ ومظلومية ما سمي بسلب حق الشعوب الإثيوبية في مياه نهر النيل لا يبدو محض صدفة في الخطاب السياسي والإعلامي الدعائي الإثيوبي في قضية سد النهضة، حيث ترتكز الطبقة السياسية الحاكمة على توظيف التاريخ القديم للشعوب الإثيوبية بحثًا عن المشترك من أجل توحيد الصفوف، وإعطاء سد النهضة مكانة التحول التاريخي العظيم في مسيرتهم، وهو ما يعطي الطبقة السياسية المتحالفة من مختلف القوميات متنفسًا في بلد مأزوم سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا بغض النظر عن حقوق الآخرين فيما يروج له الإثيوبيون أنفسهم في خطابهم للعالم الخارجي عن «الاقتسام العادل للموارد المائية» مع الدول الشريكة في حوض النيل.

في مقال بصحيفة «أديس ستاندرد» يقول الكاتب يشيواس ديجو بيلاي: «واحدة من الأغاني الإثيوبية الأكثر شهرة والخالدة والتي تسمى عدوة ADWA، يردد المطرب إيجيجيهو شباباو الملقب بـ(جيجي) صدى بطولة الإثيوبيين في القرن التاسع عشر، والأهمية الرمزية والثقافية والسياسية، ليس فقط للإثيوبيين ولكن أيضًا للسود ككل، إنه انتصار إفريقيا العظيم، عدوة». وفي الثاني من مارس 1896، هزم الإثيوبيون الجيش الإيطالي في معركة عدوة في شمال إثيوبيا.

المقاربات التاريخية في الخطاب الإعلامي الإثيوبي

يضيف كاتب المقال المشار إليه: «لقد حمى الانتصار استقلال الدولة في خضم التدافع الأوروبي على إفريقيا، وشكل قوة أيديولوجية مهمة للنضالات الإفريقية المتتالية في القارة وخارجها». يقولون في إثيوبيا إن قرية «عدوة» هي معلم تاريخي يجسد الثقافة والهوية الشعبية على الرغم من الانقسام والتفسيرات التاريخية. وعندما احتفلت إثيوبيا بالذكرى 124 لانتصارها على الإيطاليين، كانت آلة الدعاية المحلية تربط بين الحادثة التاريخية وبين قدرة البلاد على استكمال بناء سد النهضة وبدء الملء الأول في استراتيجية واضحة للربط بين المظلوميات التاريخية وبين بناء السد الذي تروج الطبقة السياسية بكل أطيافها له باعتباره يعيد حقوقًا تاريخية لبلادهم بعد أن «هيمنت» دولة المصب على مياه النيل لمئات السنين، وهو ما تجلى في قول كاتب المقال المشار إليه: «ليس من المبالغة أن نقول إنه لم يتم ربط أي مشروع تنموي آخر بشكل لا يصدق بماضي إثيوبيا غير سد النهضة، الذي يمثل حجر الزاوية في تنمية إثيوبيا. ويعتبر انتصار العدوة حدثًا نموذجيًا يمكن نقله من خلال المثل العام.. على الرغم من الانقسام على أسس سياسية متعددة، إلا أن الإثيوبيين كانوا متوحدين

ADDIS STANDARD

DIL TOUR & TRAVEL

Op/Ed | World News | Society & Economy | Law & Order | Commentary | Talk Business

Ethiopia / Patriotism / Nile River / GERD / Adwa / Africa / Opinion

OPINION: HOW ETHIOPIA'S HISTORY OF RESISTANCE SHAPED THE ONGOING BATTLE FOR THE NILE

addisstandard / March 2, 2020 / 5.7k

Ethiopian Herald Portrayal of battel of Adwa

Cover illustration: Ethiopian Herald portrayal of the battle of Adwa

Yeshiwas Degu Belay, For Addis Standard

-وما زالوا موحدين عندما يتعلق الأمر بجوهر المصلحة الوطنية- وضربوا الجيش الإيطالي الآلي الضخم الذي كان يهدف إلى السيطرة على السيادة ومصالحها. بعد أكثر من قرن من الزمان، لا يزال الموقف الموحد ضد الاستعمار في أذهان صناع القرار ووسائل الإعلام الوطنية وعامة الناس اليوم. إن مثل هذا الوعي التاريخي لا يهدف فقط إلى التفكير في الشئون الجارية بأثر رجعي، ولكن أيضًا لتحقيق مساعي التنمية المعاصرة».

ومنذ تدشين سد النهضة رسميًا في أبريل 2011 على نهر النيل الأزرق -لتوليد 6500 ميجاوات من الكهرباء- أطلقت إثيوبيا حملات داخلية وخارجية لتسويق المشروع الوطني الكبير. اعتمدت هذه الحملات على إذكاء الروح الوطنية، والمبالغة في التجارب الثقافية والتاريخية التي كانت علامات فارقة من أجل النهوض بالبلاد. وقالت رئيسة البلاد سهلي وورك زودي: «يجب أن يتكرر انتصار العدوة في كفاحنا ضد الفقر لخلق إثيوبيا مزدهرة». وفي سبيل استكمال المشروع، كانت فكرة حشد المواطنين في عملية التبرع للبناء في الداخل وبين المهاجرين الإثيوبيين والدعاية والشحن المعنوي الهائل على وسائل الإعلام الاجتماعي على مدى قرابة عشر سنوات، عناصر أساسية من أجل خلق صورة الوطن الذي ينتزع حقوقه من أنياب «الدولة المهيمنة» على مياه النيل. وتشير كتابات عديدة إلى أن سد النهضة يقدم الوجه المتغير لإثيوبيا بما يناقض الصور النمطية التي تم نشرها عبر وسائل الإعلام العالمية التي ترى إثيوبيا دولة فقيرة تفتقر إلى القدرة على تنفيذ المشاريع الضخمة.

تحولات ما بعد جولة واشنطن

بدأت نبرة شحن الرأي العام الإثيوبي في الداخل والخارج ترتفع بشكل ملحوظ بعد وساطة واشنطن في فبراير 2020 والتي امتنع الإثيوبيون عن التوقيع على اتفاقها في اللحظة الأخيرة بدعوى انحيازها لمصر، حيث علت أصوات تتحدث عن «السيادة الوطنية»، وعدم الخضوع لأي ضغوط مهما كانت من دول كبرى صديقة. وفي سبيل مواصلة الحشد المادي والمعنوي بين المواطنين في الداخل الإثيوبي وبين الإثيوبيين في المهجر، تنطلق الاستراتيجية الإثيوبية من أرضية واضحة لتحميل وسائل الإعلام في مصر ووسائل الإعلام الدولية مسئولية تقديم إثيوبيا بصورة تراها مغايرة للواقع فيما يخص المنطلقات التي قامت على أساسها ببناء سد النهضة.

الإعلام الإثيوبي لا يرى في نهج وسائل الإعلام المصرية إلا كونها «آلة دعاية للدولة»، وأن وسائل الإعلام الدولية التي من المتوقع أن تكون موضوعية ومحايدة (مثل: بلومبرج، ونيويورك تايمز، والإندبندنت، وواشنطن بوست، وراديو صوت أمريكا VoA)، بطريقة أو بأخرى، حسب كتاب إثيوبيين، تصور إثيوبيا على أنها تتصرف من جانب واحد في الإعلان عن ملء السد دون اتفاق، وتتعمد -حسب وصف الإعلام الإثيوبي- خلق حقائق جديدة على الأرض، وأن إثيوبيا قد تغيبت عن آخر اجتماع في واشنطن عن عمد، وأنها تخطط لتصبح دولة مهيمنة على موارد نهر النيل. من ثم، تتعمد وسائل الإعلام الإثيوبية الحديث عن أن مثل تلك

ومنذ تدشين سد النهضة رسميًا في أبريل 2011 على نهر النيل الأزرق -لتوليد 6500 ميجاوات من الكهرباء- أطلقت إثيوبيا حملات داخلية وخارجية لتسويق المشروع الوطني الكبير.

المعالجات الصحفية تؤدي إلى «تحريف الحقائق»، وتعمل لصالح مصر وتضر إثيوبيا، ولا تلتفت إلى أي مراجعات أو وجهات نظر أخرى في القضية المصيرية بالنسبة لدولة المصب.

المجتمع المدني الإثيوبي في المهجر

بالتوازي مع الحملات الإعلامية على وسائل التواصل الاجتماعي لدعم الموقف الإثيوبي، تدعم الحكومة الإثيوبية ما يمكن تسميته بـ«الشراكة مع المهجر» بعد أن نجحت الحملات الدعائية لسد النهضة في تأمين استثمار 56 مليون دولار من أموال الإثيوبيين في الخارج من إجمالي 4.7 مليارات دولار هي تكلفة البناء. وتشير أرقام بنك التنمية الإثيوبي إلى ارتفاع مبيعات «سندات» سد النهضة بشكل ملحوظ فور الإعلان عن بدء الملء الأول.

وتقوم جمعية الإثيوبيين في المهجر Ethiopian Diaspora Association بتحفيز أبناء الجاليات الإثيوبية على المشاركة

في تمويل سندات السد، وفي الدعم الدبلوماسي عبر التواصل مع دوائر صنع القرار في دولهم. ويقول إبراهام سيوم، المدير التنفيذي للجمعية، إن «نهر النيل لا يجب أن يحمل أجندة سياسية، بل يجب أن يتصل بالانتفاع من موارد المياه بشكل عادل وعقلاني».

فيما يقوم مكتب المجلس الوطني لتنسيق المشاركة الشعبية حول بناء السد بالتعاون مع منظمة أهلية أخرى Lift Ethiopia بالتنسيق في عقد مناسبات دولية تهدف إلى دعم الموقف الإثيوبي في قضية سد النهضة وتوجيه رسائل للعالم الخارجي. ومن ضمن هذه الفعاليات فعالية بعنوان One Voice for Our Dam التي روجت لمبدأ «الاستخدام العادل للموارد المائية ومحاربة الفقر».

كما ظهرت عدة جمعيات وتنظيمات، خاصة في الولايات المتحدة، تروج للموقف الإثيوبي وتنامى وجودها بشكل ملحوظ خلال الربع الأول من عام 2020 مثل منظمة العدالة من أجل الإنسانية Justice for Humanity التي بدأت حملات في الولايات المتحدة وكندا للضغط على إدارة دونالد ترامب من أجل تصحيح ما أسمته «الموقف الأمريكي المنحاز» وإدانة الضغوط غير العادلة من الإدارة الأمريكية على إثيوبيا، والترويج للاستخدام العادل والمنفعة المتبادلة وتوضيح الموقف على الساحة الدولية.

وتركز تلك الجمعيات والتنظيمات المدنية الجديدة على الجيل الثاني من المهاجرين الإثيوبيين في الولايات المتحدة

وكندا وأوروبا لتوصيل رسائل لدوائر صناعة القرار -وداخل الكونجرس الأمريكي تحديدًا- بأن هناك تغييرات كبيرة تجري إثيوبيا وفي منطقة القرن الإفريقي تستحق المساندة، خاصة في مجالي التنمية ومحاربة الفقر. ومن ثم، تعتمد التحركات الإثيوبية بين أبناء المهجر على توظيف قوة الشباب وتحريكهم على مواقع التواصل الاجتماعي لمخاطبة دوائر صناعة القرار في الخارج والترويج لرواية بعينها من وجهة نظرهم. على جانب آخر، تركز تلك الجمعيات والتنظيمات على مواجهة ما اسمته المعلومات «المضللة» وعدم إدراك الرواية الحقيقية فيما يخص السلوك الإثيوبي في بناء سد النهضة. وتقول «هيوان سولومون» -منسقة «العدالة من أجل الإنسانية» في الولايات المتحدة- «لو علم الآخرون من الأصدقاء والحلفاء ومواطني الدول الأخرى القصة الحقيقية، فسوف يقاتلون بجانبنا». وقد وقعت 15 منظمة إثيوبية في المهجر على إعلان المنظمات المدنية في الخارج في 27 يونيو 2020. وتضم تلك المنظمات فروعًا في عدد من الولايات الأمريكية ومنها شيكاجو ولوس أنجلوس ولاس فيجاس وأريزونا وأوريجون وجنوب غرب واشنطن ولوس أنجلوس.

هذا الاهتمام الإثيوبي الكبير بالتركيز على توجيه الخطاب الإعلامي يأتي لتحقيق أغراض متعددة، بغض النظر عن مدى صحة هذا الخطاب والتزامه بالواقع. فمن ناحية، فإن هذا الخطاب يؤمّن توفير الدعم المالي لتمويل السد عبر حملات بيع السندات للإثيوبيين في المهجر الذين يتمتعون بقدرات اقتصادية تفوق أقرانهم في بلدهم الأصلي. ومن ناحية ثانية، يوفر هذا الخطاب قدرًا كبيرًا من الدعم المعنوي للمشروع يسمح بالترويج له باعتباره قضية وطنية يُجمع عليها الإثيوبيون في الداخل والخارج. من ناحية ثالثة، يسمح هذا الخطاب لإثيوبيا بممارسة ضغوط متزايدة على صانعي السياسة الخارجية في الولايات المتحدة وأوروبا وهي الدول التي أصبحت تقوم بأدوار مهمة في عملية التفاوض.

ظهرت عدة جمعيات وتنظيمات، خاصة في الولايات المتحدة، تروج للموقف الإثيوبي وتنامَى وجودها بشكل ملحوظ خلال الربع الأول من عام 2020

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 AL-Merghani St., Heliopolis, Cairo

+20226905863 | +20226905862 | +20226905861

/ecsstudies